#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

كلمات مفتاحية: **عدالة جندرية، حقوق انسان، عنف ضد النساء، مناصرة في ظل انتهاكات النظام**

البلد: **سوريا**

قانون العنف الأسري في سوريا: حاجة مستمرّة ومطالبات خجولة

| كاتبة من سوريا |

خلفية القضية

لا يُجرّم القانون السوري العنف الأسري، أي العنف الحاصل ضمن الأسرة على أحد أفرادها، ولا يوجد في قانون العقوبات السوري أي مادة مستقلّة تتعلّق بالعنف الأسري،[1] وإن كان القانون يعاقب في بعض مواده بالسجن والغرامات المالية على الجرائم الواقعة في إطار الأسرة سواء كانت لفظية أو معنوية أو جسدية، ومنها القدح والذمّ والتحقير وسفاح القربى وخطف الأطفال والاغتصاب الزوجي والضرب والإيذاء والاعتداء والتحرّش وغيرها.

يعني ذلك، بشكل نظري، أن أي شخص يتعرّض للاعتداء المعنوي أو الجسدي في إطار الأسرة يستطيع اللجوء إلى المحاكم السورية وتقديم الشكاوى وإلحاق العقوبة بمن تسبّب له بالأذى، لكن الواقع يثبت ندرة اللجوء إلى هذه المحاكم في قضايا العنف الأسري، خصوصًا من قبل النساء نتيجة الالتزام بالعادات الاجتماعية والخوف من اتهامهن بالإهمال وتصنيفهن كزوجات وأمّهات غير صالحات، بحيث تبقى السلطة العليا في المجتمع السوري للرجل، على الرغم من أن الدستور السوري ينصّ على المساواة الكاملة بين السوريين بغضّ النظر عن جنسهم. يضاف إلى ذلك، عدم وجود آليات آمنة ومريحة تضمن لأفراد الأسرة المعنّفين الحصول على الحماية والإنصاف في حال تعرّضهم لأحد أشكال العنف الأسري.

إلى ذلك، لا تتوافر أيضًا أي إحصائيّات رسمية أو موحّدة عن عدد ضحايا العنف الأسري في سوريا، لكن العديد من التقارير والدراسات الصادرة منذ مطلع التسعينيات وحتّى اليوم تشير إلى حجم هذه الظاهرة وانتشارها في المجتمع، إذ تراوح نسبة النساء اللواتي يتعرّضن للعنف الجسدي واللفظي بين ٢٠ و٥٠ بالمئة من النساء السوريات، وهو ما ارتفع بشكل كبير خلال سنوات الحرب نتيجة الضغوط الاجتماعية التي عانت منها معظم الأسر السورية.[2] وهنا تجدر الإشارة إلى ندرة الإحصائيات التي تتعلّق بالعنف ضدّ أفراد الأسرة بشكل عام سواء كانوا نساءً أم أطفالاً.[3]

التطوّر الزمني للقضية ودور المجتمع المدني

يمكن اعتبار العام ١٩٩٥ من نقاط التحوّل في العمل المدني في سوريا في مجال مناهضة العنف ضدّ المرأة وتبلور الوعي لموضوع العنف الأسري، إذ شهد هذا العام أولى مشاركات رابطة النساء السوريات في اجتماعات المحكمة العربية الدائمة لمناهضة العنف ضدّ المرأة، التي عقدت للمرّة الأولى على مستوى الوطن العربي في لبنان.[4] في هذا السياق، تقول إحدى أعضاء الأمانة العامّة لرابطة النساء السوريات «حينها تعرّفنا حقيقة على مختلف أشكال العنف الأسري، وخصوصاً المُمارس ضدّ النساء وفي معظم البلدان العربية،

١ يمكن الاطلاع على نصّ القانون كاملاً على موقع وزارة العدل السورية https://goo.gl/Ycemxo

٢ يمكن الاطلاع في هذا الصدد على الروابط التالية:
عفراء محمد، المرأة السورية ضحية العنف والتقاليد الاجتماعية، ٢٠١٦، https://goo.gl/D9HV6z
أجوبة الحكومة السورية على أسئلة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ٢٠١٧، https://goo.gl/UCJsTQ
رهادة عبدوش، واحة الأمل مأوى للنساء المعنفات، ٢٠١٧، https://goo.gl/ywNQbt
أحمد كامل، سوريا تجمع لمناهضة العنف ضد المرأة، ٢٠١٩، https://goo.gl/cNN7bs
صباح الحلاق، العنف ضد المرأة السورية، ٢٠١٠، https://goo.gl/3iyCSM
تقرير حول تحليل الوضع الوطني في سوريا من برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية، ٢٠١٠، https://library.euneighbours.eu/sites/default/files/arabic_1.pdf
امرأة من كل ثلاث نساء تتعرض لعنف جسدي في سوريا، ٢٠١٠، https://goo.gl/ULkYQ9
منظمة العفو الدولية تعد تقريراً عن العنف ضد المرأة في سورية، ٢٠١٠، https://goo.gl/kyseSn
يوسف بريك ومحمد أكرم القش، دراسة الهيئة السورية لشؤون الأسرة حول العنف الأسري، ٢٠١٠، http://musawasyr.org/?p=1134
محمد منار حميجو، نوفل للوطن حالات التحرش إلى ازدياد و٥٠٪ من النساء يتعرضن للضرب، ٢٠١٦، http://alwatan.sy/archives/42620

٣ يمكن الاطلاع في هذا الصدد على الروابط التالية:
يامن سهيل مصطفى، العنف الأسري وعلاقته بالتوافق النفسي لدى المراهقين، دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الثانوية في مدارس مدينة دمشق، ٢٠١٠، https://goo.gl/MkC9SW
إيمان أحمد ونوس، العنف الأسري في البيئات المهمشة أشد خطراً، ٢٠١٠، https://goo.gl/baWaBr
حال الطفولة في سوريا، ٢٠١٠، https://goo.gl/JJGh73

٤ تأسست المحكمة بشكل رسمي عام ١٩٩٦ في الرباط بالمغرب كمحكمة رمزية شعبية تعمل على مكافحة كافة أشكال العنف ضد النساء وذلك بعد اجتماع بيروت عام ١٩٩٥ والذي حمل اسم محكمة النساء العربية. للمزيد يمكن الاطلاع على الرابط التالي: http://suda-neseonline.com/board/81/msg/1132339483.html

وتعهّدنا لدى عودتنا بتحويل هذه القضية إلى قضية رأي عام في سوريا».[٥]

وفعلاً، تأسّست في العام ١٩٩٥ لجنة دعم النساء السوريات في مواجهة كافة أشكال العنف الموجّه ضدهن كجزء من عمل المحكمة العربية، ودخلت رابطة النساء السوريات كعضو في لجنة تنسيق عمل المحكمة الدائمة العربية لمناهضة العنف ضدّ المرأة، وبرز توجّه فعلي ومنظّم لعدد من منظّمات المجتمع المدني السورية للعمل على تغيير قوانين الأحوال الشخصية والعقوبات، وهي المرتكز الأساسي لكافة أشكال العنف الأسري ولا سيّما الموجّه ضدّ المرأة.

في العام نفسه، بدأ عمل عدد من الحقوقيين/ات والناشطين/ات في مجال مناهضة العنف ضدّ المرأة بعد مؤتمر بكين للمرأة. وتقول محامية ناشطة في هذا المجال: «منذ بداية عملي في المحاماة عرفت مدى الظلم الذي تعانيه المرأة جرّاء التمييز في القوانين السورية وفي الممارسات المرتبطة بها. وبدءاً من العام ١٩٩٥ شهدت سوريا نشاطاً كبيراً، بالتعاون مع عدد من المنظّمات النسوية والحقوقية، والاتحاد العام النسائي، وجمعيّة تنظيم الأسرة، وعدد من الحقوقيين والناشطين، بهدف تطوير واقع المرأة السورية والأسرة. وشملت نشاطاتنا عقد جلسات توعية وندوات ولقاءات، وصياغة مسودات ومشاريع لتعديلات قانونية نرى أنها ضرورية في مجال إلغاء العنف الأسري".[٦]

مع استلام الرئيس بشّار الأسد الحكم في العام ٢٠٠٠، وبدء مرحلة ربيع دمشق التي شهدت حراكاً سياسياً ومجتمعياً ومدنياً غير مسبوق على مستوى البلاد على الرغم من محدوديته، استغلت الجمعيّات النسوية والناشطون في مجال حقوق المرأة الظرف المُستجد والانفتاح على تجارب مدنية عربية أخرى لإعادة طرح قضايا المرأة والعنف الأسري بصوت أعلى. وتقول إحدى أعضاء الأمانة العامّة لرابطة النساء السوريات: "انتقلنا من مرحلة التفكير بالعنف الأسري بشكل عام، إلى الدخول في تفاصيل العنف الموجّه ضدّ أفراد الأسرة وكيف يمكن العمل على مقاومة كلّ تفصيل فيه على حدة وبالوسائل المناسبة».[٧] خلال تلك الفترة وحتى العام ٢٠١١، اتسع نطاق الجهود الرامية لمناهضة مختلف أشكال العنف الأسري وإقرار قانون خاصّ بالعنف الأسري، وشاركت فيها العديد من المنظّمات والحقوقيين والناشطين والإعلاميين. وتفيد محامية ناشطة في مجال حقوق المرأة والأسرة: "بعد العام ٢٠٠٠ شعرت أننا صرنا أقوى وأكثر عدداً، وتنظّمت جهودنا وبات لدينا أهدافاً مُحدّدة بشكل جيد».[٨]

بعد العام ٢٠١١، يمكن ملاحظة توقّف شبه تامّ لمعظم الحملات والجهود الرامية لإقرار قانون خاصّ للعنف الأسري، خصوصاً مع خروج كثير من الناشطين والفاعلين في هذا المجال خارج سوريا، وتوجّه جهودهم وجهود من بقوا داخل البلاد نحو القضايا الإنسانية والتنموية أو السياسية الأكثر إلحاحاً، على الرغم من الحاجة الكبيرة لإلغاء القوانين التمييزية ضدّ النساء وإقرار قوانين لها علاقة بكافة أشكال العنف في المجتمع، خصوصاً أن ظاهرة العنف اتسعت، وأصبحت أكثر وضوحاً خلال سنوات الحرب مع تفكّك الكثير من الأسر السورية ووقوعها تحت ضغوطات اجتماعية واقتصادية ونفسية غير مسبوقة.[٩]

الاستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة

خلال المراحل المختلفة من النضال لإقرار قانون للعنف الأسري وتغيير التشريعات ذات الصلة وإيجاد مناخ قانوني يساعد على مناهضة العنف الأسري، استُخدمت مجموعة من التكتيكات والاستراتيجيات نذكر منها:

- المشاركة في حملة «لستُ الأسيرة لستُ الطليقة أنا المرأة الشريكة» العربية التي تهدف إلى مناهضة الطلاق التعسّفي، وهو واحد من أكثر أشكال العنف الأسري ممارسة وينطوي على أثر سلبي على كافة أفراد الأسرة.
- تنفيذ ورشات في عدد من المحافظات السورية للإعلاميين والعاملين في مجال المجتمع المدني للتوعية حول هذه القضية.
- توقيع مئات البطاقات البريدية للمطالبة بإدخال تعديلات على قانون الأحوال الشخصية السوري وإرسال نسخة عنها إلى القصر الجمهوري كنوع من لفت النظر إلى القضية.
- عمل لجنة دعم النساء السوريات على التوعية الإعلامية حول الموضوع عن طريق نشر مقالات دورية في عدد من الصحف والمجلّات.
- إنطلاق حملة لمناهضة جرائم الشرف[١٠] في العام ٢٠٠٥، والتي كان مرتكبها يحصل على عذر مخفّف لجريمته، ويعفى من العقوبة وفق قانون العقوبات السوري الصادر في العام ١٩٤٩.
- وضع «الخطة الوطنية لحماية المرأة من العنف» و«الخطة الوطنية لحماية الطفل» في العام ٢٠٠٥ من قبل الهيئة السورية لشؤون الأسرة وعدد من منظّمات المجتمع المدني والناشطين الحقوقيين والنسويين، وتضمّنت مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات القصيرة والطويلة المدى والتي تمتدّ على ثلاثة مستويات: التوعية والوقاية، الحماية والدعم، العلاج وإعادة الدمج. بالإضافة إلى التوعية حول مخاطر العنف الأسري ومحاولة التخفيف من وتيرته في المجتمع.
- إعداد مشروع قانون الحماية من العنف الأسري في العام ٢٠٠٧ من قبل مجموعة من الناشطين/ات والمجموعات النسوية.[١١]
- افتتاح بعض المراكز المُخصّصة لخدمة النساء ضحايا العنف الأسري، ومنها مركز راهبات الراعي الصالح[١٢] والجمعيّة الوطنية لتطوير دور المرأة.[١٣]
- النضال لتوقيع سوريا على إتفاقية "سيداو" لمناهضة كافة أشكال العنف ضدّ المرأة، بعد أن عملت العديد من الجمعيّات والأفراد على الضغط باتجاه توقيعها والتوعية بشأن أهمية الانضمام لهذه الاتفاقية وتطبيقها بشكل فعّال.

وبعد العام ٢٠١١، يمكن رصد جهود محدودة لمنظّمات وجمعيّات مختلفة في مجال معالجة حالات العنف الأسري وتقديم خدمات حماية

٥ مقابلة مع إحدى أعضاء سكرتاريا رابطة النساء السوريات بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٨
٦ مقابلة مع محامية ناشطة في مجال حقوق المرأة والأسرة بتاريخ ١٥ آذار ٢٠١٩
٧ مقابلة مع إحدى أعضاء سكرتاريا رابطة النساء السوريات بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٨
٨ مقابلة مع محامية ناشطة في مجال حقوق المرأة والأسرة بتاريخ ١٥ آذار ٢٠١٩
٩ مقابلة مع محامية ناشطة في مجال حقوق المرأة بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٨

١٠. قدر عدد جرائم الشرف السنوية في سوريا قبل العام ٢٠١١ بحوالي ٢٠٠-٣٠٠ جريمة، ويصعب تحديد أرقام دقيقة لها بعد العام ٢٠١١. للمزيد يمكن الاطلاع على الرابط التالي على موقع قنطرة https://goo.gl/YX26Xn
١١للاطلاع على نص المقترح يمكن زيارة الرابط التالي على موقع محاماة نت https://goo.gl/xQVKsD
١٢ خط الثقة أمل كل امرأة وقعت ضحية العنف، ٢٠٠٨، https://goo.gl/XfFs7r
١٣همام كدر، واحة أمل للنساء المعنفات، ٢٠١١، https://goo.gl/xLtuW5

لأفراد الأسرة المتعرّضين لكافة أنواع العنف، وبتنظيم بعض الحملات التوعوية خلال الأيّام العالمية لمناهضة العنف ضدّ المرأة.[١٤] أمّا فيما يخصّ الجهود القانونية وعدم تبنّي مشروع قانون العنف الأسري المطروح في العام ٢٠١٧، فقد وقّعت رابطة النساء السوريات وبعض الفاعلين في مجال مناهضة العنف الأسري في سوريا على مشروع القانون النموذجي لمناهضة العنف ضدّ النساء والفتيات في الدول العربية في العام ٢٠١٧، والصادر عن منظّمة «كفى عنف واستغلال» اللبنانية بمشاركة حقوقيين/ات عرب، ليصبح مسودة مشروع قانون يهدف لحماية المرأة من العنف المُمارس ضدها في المجتمعات العربية.

النتائج السياساتية

منذ العام ١٩٩٥، لم تكن هناك حملة واحدة منظّمة للمطالبة بإقرار قانون لمناهضة العنف الأسري في سوريا، وإنما تركّزت الجهود بين فترة وأخرى حول مجموعة من المطالب التي تجتمع المنظّمات والناشطون/ات حولها بهدف تحقيقها، واقتصرت معظم الجهود على حملات إعلامية وتوعوية ومساعدة الضحايا على تجاوز آثار العنف، بدلاً من التركيز بشكل أساسي على إقرار قانون للعنف الأسري أو إدخال مواد خاصّة بالعنف الأسري في قانون العقوبات لتجريم هذا العنف، وتعديل قانون الأحوال الشخصية التمييزي ضدّ المرأة، أي أن معظم تلك الجهود ركّزت على العلاج وليس على الوقاية من السبب الأساسي للمشكلة. بذلك، كان النجاح جزئياً في إقرار قانون عنف أسري، بحيث بقي على مستوى ضيّق لا يتجاوز بعض المواد في قانون العقوبات.

على سبيل المثال، نجحت الحملة الخاصة بمناهضة جرائم الشرف في تحقيق هدفها بعد سنوات من النضال، إذ عُدّل القانون في العام ٢٠٠٩ وفُرضت عقوبة لا تقل عن عامين على مرتكب الجريمة، ومن ثمّ رفع الحدّ الأدنى للعقوبة إلى ٥ سنوات في العام ٢٠١١ شرط وجود عنصر المفاجأة في الجرم المشهود، وفي شهر آذار ٢٠٢٠ أقر مجلس الشعب إلغاء المادة ٥٤٨ المتعلقة بجرائم الشرف في قانون العقوبات السوري والتي كانت تعطي عذراً مخففاً لمرتكبي هذه الجرائم، فأصبحت كأي جريمة قتل أخرى[١٥].

أيضاً، نجحت الضغوطات على الحكومة السورية للتوقيع على إتفاقية "سيداو" بتحقيق هدفها، وانضمّت سوريا إلى الإتفاقية في العام ٢٠٠٢، لكن هذا النجاح اعتُبِر منقوصاً نتيجة تحفّظ سوريا على عدد من بنود ومواد الإتفاقية وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل الإتفاقية بشكل فعلي ونشر الوعي بشأنها داخل المجتمع السوري.

إلى ذلك، لم يتحقّق الهدف الأساسي من حملات المطالبة بإقرار قانون للعنف الأسري في سوريا، إذ بقي مشروع القانون الذي وُضع في العام ٢٠٠٧ مجرّد مسودة لم يتمّ تبنّيها حتى الآن. وتقول إحدى أعضاء الأمانة العامّة لرابطة النساء السوريات: "الحقيقة هي أننا لم نمتلك الأدوات الكافية فيما يخصّ العنف الأسري، وكان النقاش في هذا المجال أقل نضجاً من النقاش في حملات أخرى، ولا سيّما حملة المطالبة بتغيير قانون الجنسية، كما أن الموضوع لم يمثّل أولوية لكافة منظّمات المجتمع المدني والسلطات".[١٦]

هنا تجدر الإشارة إلى أن النقاش حول العنف الأسري في سوريا غالباً ما يدور حول العنف ضدّ المرأة وأحياناً ضدّ الطفل. ووفق رؤية العاملين في هذا المجال، فعلى الرغم من أهمّية الحديث عن العنف الأسري ككلّ، إلّا أن تجزئة العمل إلى وحدات أصغر يجعل العمل أكثر سهولة وفاعلية في ظلّ المناخين السياسي والمدني السائد في سوريا، الذي يتميّز بضيق الهوامش المُتاحة وكثرة الخطوط الحمراء المُقيّدة للعمل، لكن ذلك لا يلغي ضرورة الوصول لإقرار قانون عنف أسري شامل.

١٤ يرجى مراجعة الروابط التالية بهذا الصدد:
الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان تفتتح وحدة حماية الأسرة، ٢٠١٧، https://www.sana.sy/?p=519380
ورشة عمل للهيئة السورية للأسرة ولجنة الطفولة في مجلس الشعب، ٢٠١٥، https://goo.gl/VkMqqG
تعرفوا على نشاطات ١٦ يوماً لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، ٢٠١٨، https://goo.gl/:chSFut
١٥ مجلس الشعب يقر ثلاثة مشاريع قوانين بينها إلغاء مادة من قانون العقوبات تتعلق بجرائم الشرف، ٢٠٢٠، https://www.sana.sy/?p=١١٢٢٢٢٤
١٦ مقابلة مع إحدى أعضاء سكرتاريا رابطة النساء السوريات بتاريخ ٢٦ كانون الأول ٢٠١٨

الخلاصة

على الرغم من جزئية النجاحات التي حقّقها المجتمع المدني السوري في مجال إقرار قانون العنف الأسري، إلّا أنها نجاحات تستحقّ الوقوف عندها والنظر إليها بشكل إيجابي، مع الأخذ بالاعتبار صعوبة العمل المدني في سوريا والمعوّقات الكبيرة التي تواجهه. تقول إحدى المحاميات الناشطات في هذا المجال: «كان لنا دور منذ العام ١٩٩٥ بالعمل على مناهضة العنف الأسري والعنف ضدّ المرأة في سوريا. ربّما هو دور بسيط لا يرقى إلى مستوى الآمال التي كانت لدينا، وربّما حقّق نتائج جزئية أو ساهم بتغييرات هي أشبه «بالترقيعات»، لكن عملنا كان له صدى جيّداً على مستوى الإعلام المحلّي والرسمي، وشكّل أساساً لأي عمل لاحق بهذا الشأن».[١٧]

تتشابه العوامل المعيقة لنضال منظّمات المجتمع المدني حول إقرار قانون العنف الأسري مع تلك المرتبطة بتعديلات قانون الجنسية، من حيث رفض السلطات الرضوخ للمجتمع المدني إلّا بالحدّ الأدنى الذي لا يشكّل خطراً على الجمود السياسي والمدني الذي تفضّل السلطات إبقاء البلاد ضمنه، على أن تحدث تغييراً قد يقوّض حالة التوازنات القائمة مع كافة الأطراف سواء السياسية أو المدنية أو الدينية، وهي حالة تضمن في النهاية استمرار هذه السلطة وضعف اللاعبين الآخرين.

في الوقت نفسه، تبدو جهود المجتمع المدني في مجال قانون العنف الأسري أكثر تشتّتاً وميلاً للخوض بما هو أكثر سهولة وأقل إشكالية، فلا مانع من مساعدة النساء أو الأطفال ضحايا العنف لكن من دون الخوض في أصل المشكلة ومحاولة حلّها جذرياً. وقد تعزّزت هذه الحالة بشكل كبير بعد العام ٢٠١١، إذ على الرغم من نشوء المئات من منظّمات المجتمع المدني داخل سوريا، إلّا أن عملها يبقى ضمن الإطار المسموح به، فضلاً عن كون هذه الجمعيّات تفضّل بدورها البقاء ضمن هذا الإطار خوفاً من تعطيل عملها بشكل نهائي، عملاً بمبدأ «الرمد أفضل من العمى»، وهو مثل يعني الرضى بالسيء تجنّباً لما هو أسوأ منه. وقد تعزّزت هذه الحالة بسبب اتخاذ السلطات السورية الحرب الدائرة في البلاد كحجّة لعدم إعطاء الأولوية لقضايا الأسرة والمرأة أمام القضايا الإنسانية الأخرى الأكثر إلحاحاً، وهو تبرير لا يشكّل إلّا ذريعة لا أكثر، خصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار أن التغييرات التي تقوم بها السلطات السورية منذ العقود الماضية، غير جدية ومجرّد ترقيع لا يرقى إلى مستوى إحداث تحوّلات جذرية في الأساسيات التي تقوم عليها القوانين السورية والممارسات المرتبطة بها.

إلى ذلك، يعيق المناخ الرسمي والقانوني السائد في سوريا، بشكل كبير، عقد أي تحالفات بين الجهات المدنية الفاعلة، وتتخذ التحدّيات في هذا المجال أشكالاً عدّة مثل صعوبة الحصول على تراخيص لجمعيّات جديدة والضغوطات الأمنية التي تُفرض على العاملين في هذا المجال مثل المضايقات الأمنية والمنع من السفر.

وتبرز هنا أهمّية العمل التراكمي الذي قد يمتدّ إلى سنوات طويلة لتحقيق الهدف المنشود بإقرار قانون سوري للعنف الأسري، ومعرفة الهوامش التي تتيحها السلطات السورية للعمل المدني ومحاولة الاستفادة منها وتوسيعها عند الإمكان، وهو ما يبدو قابلاً للتحقيق في بعض الحالات، فضلاً عن أهمّية توحيد جهود منظّمات المجتمع المدني التي تعمل لتحقيق هذا الهدف، وتركيز هذه الجهود على كلّ ما يمكن أن يكون مفيداً ضمن هذا السياق، مثل نشر الوعي القانوني والحقوقي خصوصاً بين الضحايا، والتشبيك مع الفاعلين الأساسيين وأصحاب المصالح سعياً لتحويل القضية إلى قضية رأي عام، لا سيّما بعدما أصبحت حاجة ماسّة بعد اندلاع الحرب في سوريا، أملاً بأن يساهم ذلك بالضغط لإقرار القانون المطلوب ووضع آليّات تضمن تطبيقه واستراتيجيات تكفل وصول أفراد الأسرة لحقوقهم. وتقول صحافية ناشطة في مجال حقوق المرأة والأسرة "من المعيب ألا يكون لدينا في سوريا قانون لمناهضة العنف الأسري، وأن ننتظر كل مرة عقوداً كاملة للحصول على بعض المكاسب البسيطة. قد تبدو حالة الأسرة عموماً والمرأة خصوصاً متقدمة، لكنها صورة ظاهرية، لأن الواقع والقوانين لا تزال تحتاج جهوداً كبيرة لتطويرها».[١٨]

١٧ مقابلة مع محامية ناشطة في مجال حقوق المرأة والأسرة بتاريخ ١٥ آذار ٢٠١٩
١٨ مقابلة مع محامية ناشطة في مجال حقوق المرأة والأسرة بتاريخ ١٥ آذار ٢٠١٩

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هـذا البرنامـج طيفًا واسـعًا من جهـات المجتمع المدنـي الفاعلة ودورهـا في صنع القـرارات. إذ يقـوم بدراسـة كيفيـة تنظيـم المجتمع المدني لنفسـه ضمـن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسـات الأبحـاث السياسـية ومسـاهتمها فـي ترجمة المعـارف إلى اقتراحـات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعـي السياسـات وصانعـي القرار في العالـم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشـراك أهـل المعرفـة والخبـرة في المنظمـات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub